

التحديات التي تواجه الحكم الرشيد^(*)

معن بشور^(**)

رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

- ١ -

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الحكم الرشيد يتسم بسمات كثيرة؛ فهو يقوم على المشاركة، ويتسم بالشفافية، وينطوي على المساءلة. كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً على استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف، كما يعزز سيادة القانون.

وعلى الرغم من أن أحداً لا يمكن أن يختلف مع هذه المبادئ العامة، ومع أهمية ترسيخها في الوعي الشعبي، واعتبارها مقياساً للحكم الرشيد، فإن التحدي الأكبر، كان، وسيبقى في توفير البيئة المناسبة لقيام الحكم الرشيد، كما في تجديد الآليات الكفيلة بتمكين المجتمع من ممارسة حقه في تطبيق هذه المبادئ جميعها.

فالحكم الرشيد يحتاج إلى بيئة محلية، وإقليمية، ودولية مؤاتية، خصوصاً مع تداخل المحلي والإقليمي والدولي في الكثير من الأمور المتصلة بمصيرنا، سياسياً كان أو اقتصادياً وثقافياً وتربوياً وبيئياً.

فهل يمكن لنا، مثلاً، أن نقيم هذا الحكم الرشيد في وطننا الكبير، الموزعة أقطاره بين قطر محتلة أرضه وقطر محتلة إرادته؟ ألم نر أمثلة واضحة، وخلال فترة ليست بعيدة، على كيفية التعامل مع العملية الانتخابية وسيرها ونتائجها، خصوصاً إذا اعتبرنا أن صندوق الاقتراع آلية من آليات المشاركة في إدارة شؤون البلاد؟ فهناك حصار لشعب، كالشعب الفلسطيني،

(*) في الأصل، ورقة عمل قدمت إلى الملتقى العربي الرابع للتنمية الإنسانية، الذي نظّمته جمعية البحرين النسائية في المنامة بتاريخ ٢٦ - ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠.

(**) البريد الإلكتروني: info@aiccs-lb.com.

يُفرض عليه كنوع من العقاب على اختياره، وهناك تهديدات صريحة بالعنف إذا لم تأت النتائج لصالح هذه الجبهة أو تلك في العراق، ناهيك عما يرافق الكثير من العمليات الانتخابية من تلاعب صريح أو ضمني، بدءاً من الطريقة التي تتم بها صياغة قوانين الانتخاب، وصولاً إلى إبعاد مرشحين أو إقصائهم، إلى عقد ائتلافات خارج البرامج السياسية تحت اسم الوفاق أو التوافق، وإنفاق أموال طائلة تثير الشكوك في مصادرها وأهدافها، ناهيك عن تأثيرها السلبي البالغ في حرية الخيار الشعبي.

بالإضافة إلى هذه العيوب المتعددة الأشكال والأساليب، التي باتت ترافق كل عملية انتخابية، وتزيد الهوة اتساعاً بين المواطن وصندوق الاقتراع كآلية للتغيير وتحقيق المشاركة كأبرز مبادئ الحكم الرشيد، علينا أن نتوقف أيضاً أمام تحدٍّ آخر لا يقل أهمية عن العملية الانتخابية وهو الإدارة المتفجرة للعلاقات بين المكونات الموجودة في مجتمعاتنا، دينية كانت، أو إثنية أو عرقية أو مذهبية أو جهوية أو فئوية.

فبدلاً من أن تكون الديمقراطية وركيزتها المواطنة هما الإدارة المثلى للعلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، نلاحظ أن هذه الديمقراطية كثيراً ما تصبح هي الأخرى، ومعها الحكم الرشيد طبعاً، ضحية لهذه العلاقات المتفجرة والاصطفافات المتخلفة، وتحول الانتخابات إلى ما يشبه التعداد الطائفي أو العرقي أو المذهبي الذي لا مكان فيه للبرامج والرؤى، بل تفسح في المجال لكل أنواع التدخلات الخارجية البعيد منها والقريب...

وحين تسود الاعتبارات الطائفية والعرقية والمذهبية، التي تختبئ خلفها مصالح محلية وخارجية، لا تسقط القيمة الديمقراطية التي يقوم عليها مبدأ المشاركة فحسب، بل تسقط أيضاً الشفافية التي تتراجع، ومعها المساءلة أيضاً، أمام العصبية التي تحمي الفاسدين وتصور أية محاسبة لهم كأنها اعتداء على الجماعة التي ينتمي إليها. كما يتراجع أمام هذه الاعتبارات مبدأ الكفاءة في اختيار الأشخاص المؤهلين لإدارة رشيدة لموارد المجتمع والدولة لأن المقياس يصبح الولاء لا الكفاءة، وخدمة الحاكم الفرد أو الجماعة المتنفذة لا خدمة الصالح العام.

وحين تغيب هذه المبادئ أيضاً، تغيب معها مبادئ العدالة والإنصاف، وتسقط استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، تماماً، كما تزول المسافة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.. التي تصبح امتداداً للسلطة التنفيذية، سواء كانت تلك السلطة استبدادية شكلاً ومضموناً، أو كانت استبدادية مغلفة بالمظاهر الديمقراطية، كما نرى في الكثير من دولنا التي تحافظ على الكثير من مظاهر الديمقراطية دون جوهرها، وتتردد فيها كثيراً مصطلحات كالمساءلة والشفافية والكفاءة.. العدالة والإنصاف، وحكم القانون فيما الواقع ينطوي على ممارسات مناقضة تماماً.

وتزداد الأمور سوءاً حين نلاحظ واقع منظمات المجتمع المدني، وهي الضلع الثاني في الحكم الرشيد حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ فهذه المنظمات هي في أغليبتها الساحقة إما واجهات للسلطة، تنفذ توجيهاتها وتعليماتها، فتفقد روح المبادرة والقدرة على

المشاركة والمراقبة والمحاسبة، وإما أنها مرتبطة بأجندات مصادر التمويل الأجنبية التي تسعى إلى تحقيق مخططات خارجية باتت معروفة، ولا حاجة إلى التفصيل في هذا المجال.

أما منظمات المجتمع المدني، التي نجت من محاولات الاحتواء السلطوي، أو التسلل الأجنبي، فإنها لم تنج بالمقابل من أسر حصار متعدد الأشكال، سواء في حرية حركتها بسبب القيود المعروفة، أو في شح إمكانياتها بسبب نقص الوسائل والموارد ومطاردة داعميها في مصالحهم.

أما الضلع الثالث في الحكم الرشيد، المتمثل حسب تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فهو **القطاع الخاص** الذي بات تداخله مع الدولة معلوماً في الكثير من الأقطار، حيث معادلة الحكم تقوم على سلطة تسعى إلى تكديس الثروة، وأصحاب ثروة يسعون إلى الإمساك بالسلطة، وهي معادلة تشجعها دائماً أطراف إقليمية ودولية طرحت، لا سيما في العقود الأخيرة، نظرية الليبرالية الجديدة المرتكزة على وصفات الصناديق الدولية ودعوات إعادة الهيكلة الاقتصادية عبر افتراس مؤسسات القطاع العام لصالح مشاريع الخصخصة، وزيادة العبء الضريبي، وتدمير ركائز الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية. ولقد بدأ مؤخراً بعض منظري هذه الليبرالية يتراجع عن بعض أطروحاته، بعد أن انكشفت الآثار المدمرة لهذه النظرية على التنمية المستدامة وعلى حزام الأمن الاجتماعي الذي يصون الحد الأدنى من مصالح الطبقات الوسطى والشعبية.

ولعل ضمور الطبقة الوسطى، التي هي قاعدة أي تطور ديمقراطي، هو الدليل الأسطع على خطورة ما يمكن تسميته تغول السلطة والاحتكارات على المجتمعات والدول.

- ٢ -

بعد هذا العرض السريع لعوائق تقف في وجه قيام الحكم الرشيد، لا بد من نظرة تحليلية إلى الجذور التي تمتد إليها هذه العوائق وغيرها، وهي جذور استراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية وفكرية في آن.

فعلى الصعيد الاستراتيجي، يطرح سؤال نفسه بقوة: هل تمتلك كيانات التجزئة، لا سيما الصغيرة والمحدودة، مقومات بناء حكم رشيد في داخلها، والصمود في وجه تدخلات خارجية تمارسها قوى أكبر منها، لا سيما إذا كانت هذه القوى تحركها مصالح ومطامع في هذه الكيانات، وبالتالي تمتلك مخططات لإبقاء هذه الكيانات ضعيفة مرتبكة مرتتهنة لتلك القوى الخارجية التي تتحكم في مصيرها ومسارها، وتقيم فيها أنظمة تعتمد في بقائها على الدعم الخارجي مقابل إطلاق يد هذه الأنظمة في داخل مجتمعاتها ودولها، على حساب كل المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد؟

فلا حكم رشيداً إذن في ظل التدخلات الخارجية، فكيف هذا حين تصل هذه التدخلات إلى حد انتهاك السيادة واحتلال الأرض وإقامة قواعد عسكرية أو أمنية؟

ربما يقول البعض، وقد قال فعلاً، وتصرفت على أساس ما قاله نخب وقوى وأحزاب

سياسية وراهنّت عليه يوماً، إن دعوات «الإصلاح» التي ارتفعت من عواصم دول كبرى يمكن أن تمنح لها ما كانت تطمح إليه منذ عقود وربما أكثر... فإذا بتلك الوعود تتبخّر مع السنين، وإن «بحليمة» الغربية تعود إلى عاداتها القديمة، بعد أن حققت دعاوى الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان أغراضها في المزيد من الإمساك بثروات المنطقة، والمزيد من التنازلات أمام الحليف التاريخي والاستراتيجي للغرب، أي الكيان الصهيوني، فوجدنا التطبيع يتسلل بأشكال مختلفة إلى بعض بلداننا، ووجدنا التنصل من مقاومة الاحتلال أو التنكر لها سياسات معلنة، كما وجدنا انغماس البعض الصريح في الصمت على الحصار والعدوان، بل المشاركة فيه. والأمثلة هنا كثيرة، بدءاً من احتلال العراق، إلى العدوان على لبنان، فالحرب والحصار على غزة، وكلها أحداث وقعت في أقل من عقد واحد، حتى لا نتوسع في أحداث أخرى لا تقل خطورة شهداها العالم من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب، ومن عمق آسيا إلى عمق أفريقيا، حيث التهديد للأمن المائي لمصر والسودان بات جلياً.

فأين الحكم الرشيد في ظل كل هذه التطورات؟

أما على الصعيد السياسي الداخلي، فلم يعد خافياً على أحد أن المقص الاستعماري الذي قسّم الوطن العربي إلى كيانات، كان حريصاً على أن يحمل كل كيان من هذه الكيانات مشكلة بنيوية عميقة، أو مشكلات يمكن إثارتها في كل حين، ويمكن استغلالها في كل ظرف.

والكيانات الصغيرة هي، بالتعريف، عاجزة عن، كما أنها ممنوعة من إقامة أي شكل جدّي من أشكال التعاون والتكامل الحقيقي بينها، وهي إذا حاولت، كما تفعل دول مجلس التعاون الخليجي المتماثلة في أنظمتها السياسية والاقتصادية، فإن عوائق عدة تبرز للحيلولة دون خطوات جادة لتحقيق استراتيجياتها الأصلية، بل يجري أحياناً تغذية صراعات هامشية، وحتى خلافات حدودية، فيثار حولها غبار من العصبية المتخلفة على أنواعها.

أما الكيانات الوسطى، فهي محكومة بقانون الصراع المستمر بينها، مهما يتعاقب عليها من حكام، بل إن الخصام بينها يبقى على أشده، كما هو الحال بين العراق وسورية اللذين يحكمهما حزب واحد.. وعقيدة واحدة، ليصل إلى حد التوتر الأمني والعسكري بأعلى أشكاله، تماماً كما رأينا بين المغرب والجزائر، ومصر والسودان، بالإضافة إلى العلاقة بين سورية ولبنان الخاضعة دوماً لاهتزازات تعرفون جميعاً أدق التفاصيل عنها.

لا بل إن لهذه الكيانات أيضاً مشكلات في داخلها، حيث تثار عصبية عرقية أو طائفية أو مذهبية على نحو يحولها إلى ساحة دائمة لحروب أهلية، علنية أم كامنة، يستحيل معها تحقيق مبادئ الحكم الرشيد، خصوصاً إذا كانت هذه العصبية تُغذى برعاية احتلال أجنبي أو تدخل خارجي.

حتى القطر الكبير في الأمة، الذي تنعقد عليه الآمال لقيادة الأمة، يجد نفسه مكبلاً بأنواع من القيود، ومليناً بقدر من المشكلات والصراعات الداخلية، ومهدداً بأمنه القومي الاستراتيجي، سواء العسكري منه أو المائي أو الغذائي أو الاقتصادي، فيصبح ضعيفاً في وجه ضغوط الخارج وقوياً في مواجهة متطلبات الداخل...

فهل يمكن أن يقوم حكم رشيد في ظل هذه الأوضاع، أم أنها جميعها تدفع الأمور باتجاه أن يكون الاعتبار الأمني، القومي والوطني، وخاصة أمن النظام الحاكم، هو الاعتبار الطاعني على كل اعتبار آخر؟ وحين يطغى الاعتبار هنا يبرز أماننا نموذجان، أحدهما رأيناه في العراق، حين ظن البعض أن الاحتلال يمكن أن يكون تحريراً وأن الغزو الأجنبي يمكن أن يقيم ديمقراطية، فماذا كانت النتيجة هنا؟!... والجواب متروك لكم.

أما النموذج الآخر، أي مشروع نشر الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان في المنطقة، وقد أطلقتته يوماً من واشنطن جماعة المحافظين الجدد، التي اعتبرت نفسها رسالة الديمقراطية في العالم، فقد تحول إلى وسيلة تمارس من خلالها الضغط والابتزاز على أنظمة، كانت تعتبر نفسها صديقة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكية، فإن بها تجد نفسها مطالبة بتقديم المزيد من التنازلات المالية، عبر أشكال متعددة، تنتقل معها ثرواتها من يد شعوبها وأصحابها الشرعيين إلى خزائن الدول الكبرى الجائعة دوماً إلى المزيد من الموارد لإطفاء أزمات اقتصادية ونقدية ومالية متواصلة تكشف خللاً بنيوياً عميقاً في تلك الأنظمة.

وفي المجال السياسي، يُمارَس الضغط والابتزاز باسم الإصلاح والديمقراطية لانتزاع مزيد من التنازلات في القضايا المصرية التي تهم الأمة، لا سيما في مجال الصراع مع الكيان الصهيوني، الذي لم يخف المحافظون الجدد وحلفاؤهم يوماً أولوية أمنه بالنسبة إليهم، متناسين أن هذا الكيان في جوهره، ناهيك عن سياساته وممارساته، مناف للديمقراطية لأنه عنصري، ومناف لحقوق الإنسان لأنه إرهابي، ومناف للإصلاح لأن الاستبداد والتخلف في الوطن العربي هما حارساه التاريخيان.

وليس خافياً على أحد حجم الخيبة التي أصابت مثقفين وسياسيين وضعوا كل آمالهم بـ «الإصلاح» الموعود من الخارج؛ إذ هي تتراجع حتى لا نقول تتلاشى، وتراجع معها كل مبادئ الحكم الرشيد، من مشاركة أو شفافية أو مساءلة أو إنصاف أو عدالة أو حكم القانون، اللهم إلا إذا كان القانون هو «قانون الطوارئ».

أما على الصعيد الاقتصادي، حيث التنمية المستدامة هدف رئيسي من أهداف الحكم الرشيد، فلا بد أن نلاحظ أن تراجع الاقتصاد الإنتاجي بشكل ملحوظ لصالح الاقتصاد الريعي هو السمة الغالبة لاقتصاداتنا العربية، وكلنا نعرف العلاقة الوثيقة بين تفشي الاقتصاد الريعي من جهة، وازدهار أنظمة الاستئثار والتفرد وصولاً إلى الاستبداد، من جهة أخرى، ناهيك عن الاستقواء الكبير بالخارج بهدف الاحتفاظ بالثروات التي تتيحها اقتصادات الريع.

ولا أعتقد أننا نقول أمراً غير معروف حين نشير إلى أن التطور الديمقراطي الذي شهده بعض بلدان العالم النامية، لا سيما في الغرب (رغم ملاحظات كثيرة قد تثار في هذا المجال)، كان ناشئاً عن نمو الاقتصاد الإنتاجي الذي أخذ في تلك البلدان شكل ثورات زراعية وصناعية وتكنولوجية، أنتجت معها طبقات اجتماعية ذات مصالح عبّرت عن نفسها بقوى سياسية تملك برامج متكاملة، وقادت في ضوئها ثورات سياسية، أخذ بعضها شكلاً عنيفاً أو شكلاً

دستورياً أو الشككين معاً، فقامت في تلك الدول مؤسسات ومشاركة وشفافية ومساءلة (على الرغم من تحفظات جمّة لدينا إزاء سلامة الأداء في تلك البلدان).

وإذا كان الخلل قد بدأ ينتاب هذه الدول المتقدمة الكبرى، كما نرى في الأزمة الاقتصادية والبنويّة الراهنة والمتنقلة عبر جانبي الأطلسي، فإنه يعود إلى تسرّب الاختراقات الريعية إلى هذه الدول، سواء من خلال نهبها للمستعمرات والدول الضعيفة، فتتحقق عبر هذا النهب أرباحاً ريعية لم تبذل جهداً إنتاجياً لتحقيقها، أو عبر تحول اقتصاداتها من الاقتصاد الفعلي إلى الاقتصاد الرقمي أو الوهمي من خلال ما يمكن تسميته «الثورة المالية»، حيث تحلّ تلك الدول مشكلاتها الداهمة عبر مضاربات ومراهنات وألاعيب مصرفية أو مالية مآلها الانكشاف والانهيال.

وقد بدا أن هذه الدول، التي تقدم نفسها كنموذج للحكم الرشيد، تشكو عيوباً كنا نعتقد أنها من سمات مجتمعاتنا وحدها؛ فالفساد ينخر في مؤسساتها الإعلامية والمالية والتشريعية والقضائية والتنفيذية على نحو غير مسبوق، والأزمات تدق جميع أبواب مجتمعاتها، والقيم التي كثيراً ما تشدقت بها تهتز كل صباح، حتى بات التغيير الشعار الأكثر جاذبية رغم أن تحقيقه بات أكثر صعوبة (وتجربة الرئيس أوباما ذاته دليل على ذلك حتى الآن).

فلا حكم رشيداً إذن في ظل الاقتصاد الريعي وغياب الاقتصاد الإنتاجي، سواء كان الريع هنا ناجماً عن موارد طبيعية أو عن خدمات تقدم لأصحاب هذه الموارد، فينعكس الريع كسلاً في العمل وخمولاً في الفكر، ونفاقاً وتسترّاً في العلاقات على الفضائح، وترويجاً للاستبداد، واستقواء بالأجنبي.

وعلى الصعيد الثقافي والفكري، ليس الخلل فيه بأقل مما هو على الصعيد الأخرى، بل قد يتخذ أحياناً أشكالاً أشد خطورة.

هنا لا بد أن نسجل لبرنامج الأمم المتحدة بشكل إيجابي استخدامه مصطلح الحكم الرشيد كترجمة لـ Good Governance، لأنه عبّر في هذا الاستخدام عن مقاربة ذكية لمصطلح تراثي ذي إيحاءات مطمئنة في الوعي العربي والإسلامي، وهو مصطلح «الحكم الراشدي»، أو حكم الخلفاء الراشدين، الذي يُجمع كل العرب والمسلمين على أنه كان من أكثر مراحل تاريخهم تألقاً وإشراقاً، عدالة ومشاركة، إنجازاً ونجاحاً.

ولقد لفت التقارب بين المصطلحين إلى أهمية الانتباه لمرجعية النظام المعرفي النابع من تراث الأمة وحضاراتها وعقيدتها، ودراسته بشكل معمّق، والتعرف على كنوزه الثمينة في كل مجالات الفكر والعلم، وهي كنوز لا ينكر الغربيون أنفسهم أنها ساهمت في إضاءة معارفهم وساهمت في إخراجهم من عصور الظلمات.

فالانكباب على هذا النظام المعرفي العربي والإسلامي، وعلى دراسته بعمق وانفتاح وعقل جدلي، واعتماده كمرجعية فكرية وثقافية هامة من مراجعنا يحررنا من آفتين خطيرتين تفتكان بالبنية الفكرية المتحكمة بالنخب العربية والإسلامية: يحررنا من أسر الانبهار بالنظام المعرفي

الغربي، بكل تشكيلاته ومدارسه، فنسعى إلى إسقاطه على واقعنا دون الانتباه للفروق الجوهرية والموضوعية بين واقعنا، وعلى غير صعيد، وواقع الأمم الأوروبية؛ فمثل هذا الانبهار لم يسهم في إخراج الكثير من نخبنا من المجرى الرئيسي (Mainstream) لمجتمعاتها وشعوبها، والابتعاد عن لغتها والعوامل المتحركة بحراكها وتطورها فحسب، بل جعلها أيضاً تقدم نماذج للتطور والتنمية مقتلعة من جذورها، وتسعى إلى فرضها على شعوبها، فتحصل القطيعة التي تؤدي إما إلى غربة كاملة لهذه النخب عن مجتمعاتها وإلى عزلة قاتلة، وإما إلى تمكين هذه النخب من الإمساك بالسلطة، فتتحول الأنظمة إلى أنظمة استبدادية ديكتاتورية دموية لا تبتعد عن الحكم الرشيد فقط، بل تسهم أيضاً، بوعي أو بغير وعي، في تدمير مجتمعاتها وبلادها.

أما الآفة الأخرى التي يجنبنا إياها انكبنا بعمق ودراية على نظامنا المعرفي العربي والإسلامي، فهي تلك النظرة السطحية الجامدة إلى التراث، حيث يطفو الشكل على الجوهر، والعابر على الأصل، فلا تعجز هذه النظرة المتحجرة عن فهم قوانين حركة مجتمعاتها وجدلية تفاعلها مع حركة العصر ذاته، وبالتالي عن وضع الحلول والبرامج القادرة على النهوض بأمتها، فحسب، بل إنها كثيراً ما تستخدم هذه النظرة كمبرر للدعوة إلى القطيعة مع تراثنا العقائدي والحضاري والروحي العميق، ومع نظامنا المعرفي العربي الإسلامي بالذات، باعتبار أن هذه النظرة هي الممثل الوحيد لأغنى الحضارات الإنسانية والأنظمة المعرفية البشرية.

إن هذا الارتجاج الفكري والنظري الذي تصاب به الكثير من نخبنا الفكرية والثقافية، وهذا التآرجح بين عصرية مقطوعة الجذور بالتراث، وتراثية منغلقة على العصر، يشكلان قاعدة هامة من قواعد الخلل في بنية الأنظمة الحاكمة لحياتنا، وهو الخلل الناتج من أزماتها المستفحلة، حيث نراها، رغم هذه الضحالة الفكرية والثقافية (التي لا تقلل من ضحالتها كمية الكتب التي يقرأها المثقف دون إعمال الفكر المستند إلى مرجعية معرفية عربية وإسلامية)، تجد دائماً من يبرر نظرياً تسلطها واستبدادها باسم هذه الفكرة أو تلك.

- ٣ -

نستخلص مما سبق أنه رغم أهمية نشر ثقافة الحكم الرشيد بكل مبادئه، وتطوير إدراك جماعي لمضامينها وتجلياتها وآلياتها واستنباط وسائل تربوية لتعميمها، فإن قيام حكم رشيد في بلادنا متعذر إذا لم نر أمتنا مستقلة ومتحررة من كل الاحتلالات والتدخلات الأجنبية، ومجتمعاتنا موحدة ومتجاوزة لكل عصبية التفاتت الكامنة أو المعلنة، واقتصاداتنا اقتصادات إنتاجية فعلية تستخدم الريع في تنمية المجتمع لا في إثراء الجماعات النافذة والمتنفذة، وفكرنا وثقافتنا يرتكزان إلى مرجعية النظام المعرفي العربي الإسلامي المنفتح، دون انبهار، على مرجعيات الفكر العالمي، والتمسك، دون انغلاق، بتراث الأمة وحضارتها □